

عبد الله
المرزوقي

محامون ومستشارون قانونيون

ملف التعريف للمكتب

قائمة المحتويات

<u>صفحة 3</u>	.1 نبذة عنا
<u>صفحة 5</u>	.2 رسالة المؤسس
<u>صفحة 8</u>	.3 فلسفة العمل
<u>صفحة 14</u>	.4 قِيمنا
<u>صفحة 18</u>	.5 M.S.A.R.S.
<u>صفحة 20</u>	.6 شركاؤنا
<u>صفحة 22</u>	.7 خدماتنا
<u>صفحة 24</u>	.8 مجالات الخبرة
<u>صفحة 48</u>	.9 إحصاءاتنا
<u>صفحة 50</u>	.10 العنوان والموقع

نبذة عنا

01

نبذة عنا

يعد مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون والاستشارات القانونية مؤسسة قانونية رائدة تقدم خدمات متميزة تستند إلى خبرة عملية واسعة ومعرفة معمّقة بالقوانين والأنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومنذ تأسيسه، تبنى المكتب فلسفة قائمة على الدمج بين الاحترافية القانونية والفهم الاستراتيجي لاحتياجات العملاء، مما مكّنه من تقديم حلول قانونية فعالة وذات تأثير مباشر على أعمالهم.

يضم المكتب نخبة من المحامين والمستشارين المتخصصين في مجالات متعددة، تشمل التقاضي التجاري والعقاري، والتحكيم المحلي والدولي، وصياغة العقود المعقدة، وإعادة الهيكلة، وتأسيس الشركات، إضافة إلى النزاعات الجنائية المالية والقضايا العمالية.

وقد نجح المكتب خلال السنوات الماضية في إدارة قضايا رفيعة المستوى، والتعامل مع نزاعات معقدة تتعلق بشركات كبرى، ومستثمرين، ومطورين عقاريين، ورواد أعمال. ويتمتع المكتب بقدرة عالية على بناء استراتيجيات قانونية متكاملة تعتمد على دراسة دقيقة للحقائق وتوقع المخاطر ووضع حلول عملية قابلة للتنفيذ.

يقوم المكتب على قيم راسخة تشمل النزاهة، السرية، المهنية، والالتزام بأعلى معايير الجودة، مما عزز مكانته كجهة قانونية موثوقة وشريك طويل الأمد لعدد من المؤسسات في مختلف القطاعات داخل الدولة وخارجها.

ويسعى المكتب من خلال منظومة عمل احترافية إلى بناء علاقة شراكة طويلة الأمد مع عملائه، تقوم على الثقة، والسرية، والجودة، والالتزام الكامل بمعايير الامتثال والحوكمة. وتستند خدمات المكتب إلى مبدأ تقديم حلول قانونية عملية مدعومة بدراسة دقيقة للحقائق، وتقييم شامل للمخاطر، واستراتيجيات فعّالة تحقق نتائج ملموسة.

وبفضل ما يتميز به المكتب من منهجية عالية التنظيم، ومهارات تفاوضية قوية، وخبرة واسعة في المحاكم والهيئات القضائية والتحكيمية، أصبح المكتب شريكاً قانونياً موثقاً لعدد متزايد من المؤسسات الرائدة في مختلف القطاعات داخل الدولة وخارجها.



مُحَامُونَ وَمَسْتَشَارُونَ قَانُونِيّون

Abdalla Almarzoqi

Advocates & Legal Consultants

رسالة المؤسس

02

رسالة المؤسس

أسست مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون انطلاقاً من إيمان راسخ بأن تقديم خدمة قانونية متميزة لا يقتصر على المعرفة النظرية بالقانون، بل يتطلب منهجية عمل دقيقة، ورؤية واضحة، وقدرة على استيعاب التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال والتنظيمات القانونية في دولة الإمارات.

ومن خلال مسيرتي العملية، أدركت أن كل قضية تحمل تحدياتها الخاصة، وأن النجاح القانوني يتحقق بالجمع بين الخبرة، والتحليل العميق، والالتزام، وإدارة التفاصيل باحترافية عالية.

لقد حرصت منذ اليوم الأول على بناء مؤسسة قانونية تعتمد على الجودة قبل الكمية، وعلى المنهجية قبل العفوية، وعلى الحقائق قبل الافتراضات. فدور المحامي ليس فقط تقديم الاستشارة، بل تحديد المخاطر، ووضع الخيارات، ورسم الطريق القانوني الأكثر فعالية لحماية مصالح العميل.

واليوم، أصبح المكتب مساحة تجمع بين فريق قانوني مؤهل، وتفكير استراتيجي، ووعي تشريعي، وقدرة عملية على إدارة النزاعات والتحكيم وصياغة العقود المعقدة.

وتستند فلسفتنا إلى مبادئ راسخة تشمل النزاهة، السرية، المهنية، والالتزام بأعلى معايير الامتثال والحوكمة.

إن الثقة المتنامية التي نلتقيها من عملائنا تشكل مسؤولية نعتز بها، وهي الدافع الذي يجعلنا نواصل التطوير المستمر وتقديم خدمات قانونية تليق بتطلعات الشركات والجهات الحكومية والمستثمرين في دولة الإمارات.

وأعدكم بأن يظل المكتب منصة قانونية رائدة تضع مصلحة العميل في مقدمة أولوياتها، وتتعامل مع كل ملف باعتبارها مسؤولية تستحق أعلى درجات العناية.

- المحامي عبدالله صالح المرزوقي



نبذة عن المؤسس

يمثل عبدالله صالح المرزوقي نموذجاً للمحامي الإماراتي الذي يجمع بين التأهيل الأكاديمي الراسخ والخبرة العملية الممتدة. فقد تخرّج من جامعة الشارقة عام 2012، وبدأ مسيرته المهنية بالتدريب في مؤسسات قضائية بارزة، منها محاكم عجمان والكاتب العدل بمحكمة الشارقة، مما أتاح له فهماً عميقاً لطبيعة العمل القضائي وآليات التقاضي.

وفي عام 2014 التحق بدورة المحاماة (الدفعة 53) قبل أن يُقيّد رسمياً كمحامٍ عام 2015. وقد شكّلت المرحلة التالية نقطة تحول مهمة في مسيرته، حيث التحق بالعمل في واحد من أعرق المكاتب القانونية في الدولة، والذي يمتد تاريخه لما يزيد عن أربعة عقود. وخلال عمله الذي استمر قرابة أربع سنوات في ذلك المكتب، شارك في إدارة قضايا نوعية معقدة، سواء على مستوى التقاضي أو التحكيم أو النزاعات التجارية والعقارية.

وفي نوفمبر 2020 أسس مكتبه الخاص، واضعاً رؤية استراتيجية تهدف إلى تقديم خدمات قانونية تعتمد على المهنية والدقة والامتثال، مع التركيز على بناء علاقة شراكة طويلة الأمد مع العملاء. ويقود اليوم مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون بخبرة متراكمة ونهج قانوني متقدم يعكس التزامه بالجودة والتميز.



فلسفة العمل

03

فلسفة العمل



فلسفة العمل



الرسالة



الرؤية

الرؤية



تتمثل رؤية مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون في ترسيخ موقعه كجهة قانونية رائدة تقدم خدمات عالية الجودة تركز على الاحترافية والامتثال والفهم العميق لبيئة الأعمال والقانون في دولة الإمارات العربية المتحدة. ونسعى من خلال هذه الرؤية إلى بناء مؤسسة قانونية حديثة ذات قدرة تنافسية عالية، تمتلك الخبرة والكفاءة اللازمة للتعامل مع القضايا المعقدة والمتطلبات التنظيمية المتطورة، وتقديم حلول قانونية مبتكرة تدعم مصالح العملاء وتواكب التحديات المتغيرة للسوق.

وتعكس هذه الرؤية التزام المكتب بتقديم قيمة حقيقية تتجاوز حدود الاستشارة التقليدية، من خلال الجمع بين التحليل القانوني المتقدم، والنهج الاستراتيجي في إدارة الملفات، واستخدام أفضل الممارسات المهنية. كما تهدف الرؤية إلى تعزيز ثقة العملاء عبر بناء شراكات طويلة الأمد تقوم على الجودة والشفافية والاستجابة السريعة للاحتياجات القانونية.

ويطمح المكتب إلى أن يكون الخيار الأول للشركات والجهات الحكومية والمستثمرين في المسائل القانونية الكبرى، من خلال توفير بيئة عمل قانونية تتصف بالدقة، والسرية، والتفوق المهني، بما يدعم المنظومة القانونية في الدولة ويساهم في تحقيق بيئة أعمال أكثر أماناً واستقراراً.

الرسالة



تقوم رسالة مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون على تقديم خدمات قانونية متقنة تستند إلى الدقة في التحليل، والاحترافية في الأداء، والالتزام الكامل بأعلى معايير الأخلاقيات المهنية. ونسعى من خلال هذه الرسالة إلى بناء منظومة عمل تعتمد على الفهم العميق لاحتياجات العملاء، وتقديم حلول قانونية عملية وفعّالة تُسهم في حماية مصالحهم ودعم أعمالهم في بيئة قانونية وتشريعية تتسم بالتطور المستمر.

ويرتكز المكتب في رسالته على منهجية واضحة تقوم على دراسة الملفات دراسة شاملة، وتقييم المخاطر، ووضع استراتيجيات مدروسة تُسهم في الوصول إلى أفضل النتائج أمام المحاكم والجهات القانونية والتحكيمية. كما يلتزم المكتب بتقديم خدمات تتسم بالسرعة والشفافية والجودة، مع الحرص على أن تكون جميع الإجراءات القانونية متوافقة مع مبادئ الحوكمة والامتثال وحماية البيانات.

وتهدف رسالة المكتب إلى تعزيز ثقة العملاء عبر خدمة قانونية عالية المستوى تتجاوز التوقعات، ونقوم على التواصل الفعال، والاستجابة السريعة، وبناء علاقات مهنية طويلة الأمد تعتمد على الثقة المتبادلة والتميز في الأداء. ويؤمن المكتب بأن كل قضية تحمل خصوصيتها، وأن النجاح القانوني يتحقق من خلال الجمع بين المعرفة المتخصصة، والخبرة العملية، والالتزام المستمر بتقديم أفضل الحلول الممكنة.

فلسفة العمل



تقوم فلسفة العمل في مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون على منهجية قانونية متكاملة تجمع بين التحليل العميق، والتخطيط الاستراتيجي، والتنفيذ الدقيق، لضمان تقديم خدمة قانونية تتسم بالجودة والموثوقية.

ونحن نؤمن بأن نجاح أي ملف قانوني يبدأ من فهم جوهرى لحقائق القضية واحتياجات العميل، مروراً بتقييم شامل للخيارات القانونية المتاحة، وانتهاءً بوضع خطة عملية قابلة للتطبيق أمام الجهات القضائية أو التحكيمية.

وتعتمد فلسفتنا على مبدأ أن الحل القانوني الفعال لا يكون نظرياً فحسب، بل يجب أن يعكس واقعاً عملياً ينسجم مع أهداف العميل وبيئة الأعمال التي يعمل فيها. لذلك نولي اهتماماً كبيراً بدراسة التفاصيل، وتحليل المخاطر، ومراجعة المستندات بعمق، للوصول إلى قرار قانوني يستند إلى أسس متينة وقابلة للدفاع عنها.

كما تركز فلسفة العمل في المكتب على التعاون المهني وتكامل الخبرات، من خلال فريق قانوني يعمل بروح واحدة، ويتشارك المعرفة والخبرة لضمان معالجة الملف من جميع جوانبه. ويحرص المكتب على اعتماد أعلى معايير الامتثال والحوكمة، وتطبيق ممارسات مهنية تتسم بالشفافية، والسرية، والدقة، بما يعزز ثقة العملاء ويضمن لهم خدمة تتوافق مع أفضل المعايير المحلية والدولية.

وفي كل ملف نتولاه، نلتزم بالاستجابة السريعة، والتواصل الفعال مع العميل، وتقديم رؤية قانونية واضحة وآليات عمل محددة تساعد في توجيه القرار القانوني وتحقيق النتائج المرجوة. وتبقى فلسفتنا قائمة على أن رضا العميل ونجاحه القانوني هما الأساس الذي نقيس به جودة عملنا واستمراريته.

حكمة

لا يمنعك قضاء قضيتك اليوم فراجعت فيه عقلك، وهديت لرشدك، أن
ترجع إلى الحق فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل.

— عمر بن الخطاب (الفاروق)

قِيمَنَا

04

قِيمَنَا



يستند مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون في عمله إلى منظومة من القيم المهنية الراسخة التي تشكّل الإطار الأساسي لجميع خدماته وإجراءاته القانونية. وتُعد هذه القيم حجر الزاوية في بناء علاقة متينة مع العملاء وفي ضمان تقديم خدمة قانونية تتسم بالجودة والموثوقية والامتثال. وتتمثل هذه القيم في الآتي:

أولاً: المسؤولية المهنية

نلتزم بأعلى معايير السلوك المهني، ونتعامل مع كل ملف قانوني بوصفه مسؤولية تستوجب العناية الدقيقة، والتحضير الجيد، والالتزام الأخلاقي، بما يضمن حماية حقوق العميل وتمثيله تمثيلاً مشرفاً أمام الجهات القضائية.

ثانياً: التميّز في الأداء

نسعى إلى تقديم خدمة تتجاوز التوقعات في جودتها، من خلال اعتماد أفضل الممارسات القانونية، وتطوير مهارات فريق العمل باستمرار، واستخدام منهجيات عمل تضمن دقة النتائج وفعالية الإجراءات.

ثالثاً: السرية التامة

نولي سرية المعلومات أهمية قصوى، ونتعامل مع بيانات العملاء وملفاتهم بخصوصية تامة، وفق ضوابط صارمة تضمن عدم الإفصاح عنها أو تداولها إلا في الحدود المهنية التي يتطلبها العمل.

قِيمَنَا



رابعاً: التحليل القانوني العميق

نؤمن أن التحليل القانوني المتعمق هو الأساس لأي إجراء ناجح، ولهذا نستند إلى دراسة دقيقة للملف، والبحث في السوابق القضائية، وتقييم الخيارات القانونية المتاحة قبل اقتراح أي خطوة أو إستراتيجية.

خامساً: الريادة في تقديم الحلول

يسعى المكتب إلى تقديم حلول عملية مبتكرة تتناسب مع احتياجات العملاء وتعقيدات ملفاتهم، وترتكز على رؤية واضحة للتحديات القانونية وتوقع مسارات النزاع المحتملة.

سادساً: العمل بروح الفريق

يعتمد المكتب نهجاً تكاملياً يجمع بين خبرات الفريق ومهاراته المتنوعة، لضمان إدارة الملف بشكل شامل وفعال، مع تبادل المعرفة القانونية بما يضمن أفضل النتائج.

سابعاً: الشراكة مع العميل

ننظر إلى العميل كشريك في نجاحنا، ونحرص على فهم أهدافه، وتقديم الاستشارات التي تدعم مصالحه، وبناء علاقة مهنية تقوم على الثقة المتبادلة والالتزام الدائم بتقديم أفضل خدمة ممكنة.

قِيمنا




الجودة

هناك الكثير من حيث العدد، ولكن القليل
من حيث الجودة. عندما تبحث عن الجودة
ستجدنا!



الانضباط

الانضباط هو الأساس لكل مؤسسة تطمح
للنجاح وإرضاء عملائها، ونحن نعدكم بذلك.

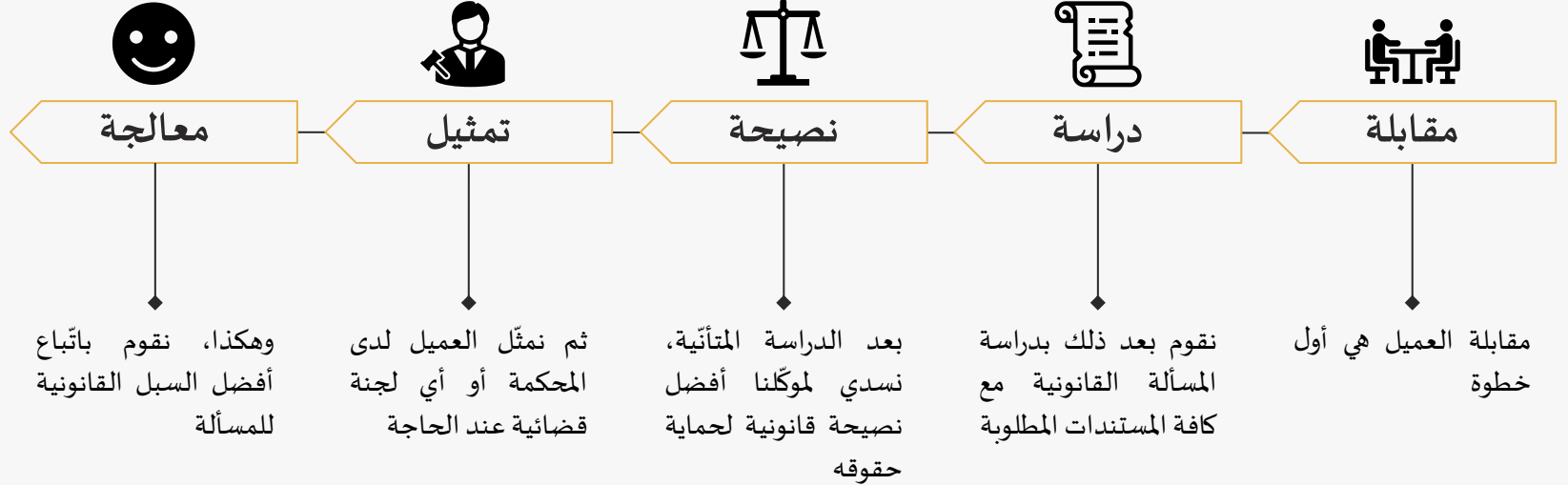
A photograph of a business meeting. In the foreground, a person in a dark suit is writing on a document with a pen. To their left, another person in a white shirt and red tie is looking at the document. The document is open on a table, showing various sections and text. The background is slightly blurred, showing other people in business attire.

M.S.A.R.S

05

منهج عملنا "مسار"

M.S.A.R.S



شركاؤنا

06

شركاؤنا



المملكة العربية السعودية

01

مملكة البحرين

02

جمهورية مصر العربية

03

الجمهورية اللبنانية

04

خدماتنا

07

خدماتنا

كتابة ومراجعة العقود

صياغة ومراجعة العقود بمختلف أنواعها للشركات والأفراد لضمان الامتثال للمتطلبات القانونية.

النصيحة القانونية

تقديم المشورة القانونية المتخصصة بالإضافة إلى أفضل الحلول القانونية لتلبية جميع الاحتياجات.

التمثيل أمام المحاكم

تمثيل عملائنا في كل مرحلة من مراحل التقاضي أمام المحكمة وكافة الجهات القضائية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

خدمات قانونية أخرى

تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات القانونية المهنية للأفراد والشركات وفق متطلباتهم الخاصة.

تحصيل الديون

تحصيل كافة أنواع الديون المستحقة على الأفراد والشركات من خلال الأساليب القانونية الملائمة.

الإندارات القانونية

المساعدة في كتابة وتقديم جميع أنواع الإندارات القانونية عبر اتّباع أفضل الطرق.

مجالات الخبرة

08

القانون المدني



يملك مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون خبرة واسعة في إدارة القضايا المدنية بمختلف درجاتها وتعقيدها، مستنداً إلى معرفة عميقة بالتشريعات المحلية وإمام شامل بالإجراءات القضائية. ويدير المكتب الملفات المدنية بمنهجية دقيقة تشمل دراسة الوقائع وتحليل الأدلة وصياغة مذكرات قانونية عالية الاحتراف، بما يضمن تمثيل العملاء بأفضل شكل أمام المحاكم الاتحادية والمحلية.

تشمل خبراتنا في القانون المدني:

- النزاعات المتعلقة بالمسؤولية المدنية والتعويضات.
- الدعاوى المرتبطة بالإخلال بالالتزامات التعاقدية وغير التعاقدية.
- منازعات الإيجارات المدنية.
- المطالبات المالية والنزاعات المرتبطة بسوء التنفيذ.
- الدعاوى المتعلقة بالملكية والحياسة والحقوق العينية.
- النزاعات الناشئة عن الأضرار المادية والمعنوية.
- تقديم الاستشارات المتخصصة بشأن الالتزامات المدنية وتفسير العقود.

ويمتاز المكتب بقدرته على تحليل الجوانب القانونية والعملية لكل ملف، وتقديم حلول دقيقة وفعّالة تحقق أفضل النتائج في وقت قياسي.

قانون الشركات



يُعد مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون شريكاً استراتيجياً للشركات والمؤسسات التجارية، حيث يقدم خدمات قانونية متخصصة تغطي جميع مراحل النشاط التجاري، ابتداءً من التأسيس والحوكمة، وصولاً إلى النزاعات التجارية المعقدة والتحكيم.

تشمل خبراتنا في القانون المدني:

- تأسيس الشركات بمختلف أشكالها القانونية وإعداد الأنظمة الأساسية.
- إعادة هيكلة الشركات وتنظيم الملكية.
- صياغة عقود التوريد، الامتياز التجاري، الوكالات التجارية، الشراكات.
- النزاعات التجارية بين الشركات والمؤسسات.
- قضايا الإخلال بالعقود التجارية.
- تقديم الاستشارات القانونية الداعمة للإدارة العليا ولجان الامتثال.
- إعداد مذكرات قانونية لعمليات الدمج والاستحواذ.
- تمثيل الشركات أمام المحاكم التجارية وهيئات التحكيم.

ويمتاز المكتب بفهمه العميق لبيئة الأعمال في دولة الإمارات، وقدرته على تقديم حلول عملية تدعم النمو وتحمي المصالح التجارية لعملائه.



القوانين العقارية

يملك المكتب خبرة متقدمة في إدارة النزاعات العقارية ومنازعات المقاولات، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمطورين العقاريين والملاك والمقاولين والمستثمرين. ويقدم المكتب خدمات متخصصة تعتمد على فهم قانوني وهندسي للمشاريع العقارية والإنشائية.

تشمل خبراتنا:

- منازعات البيع على الخارطة والتأخير في التسليم.
- منازعات المقاولات والبنود التعاقدية للمشاريع الإنشائية.
- دعاوى العيوب الإنشائية والمسؤولية عن المشروع.
- قضايا الإخلاء والإيجار العقاري والتجاري.
- تسجيل ونقل الملكية والحقوق العينية.
- حل النزاعات بين المطورين والمستثمرين.
- الدعاوى المتعلقة بالتأخير في الإنجاز أو الإخلال بالعقود.

ويتميز المكتب بقدرته على إدارة الملفات العقارية ذات القيم العالية، وتحقيق نتائج قوية من خلال استراتيجيات قانونية دقيقة.



قوانين الأحوال الشخصية

يتولى المكتب إدارة قضايا الأحوال الشخصية بدرجة عالية من السرية والاحترافية، مع التركيز على تقديم حلول قانونية تحفظ الحقوق وتراعي الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية.

تشمل خبراتنا:

- الطلاق والخلع والتفريق القضائي.
- النفقة والحضانة والرؤية.
- إثبات الزواج والوصايا والمواريث.
- النزاعات المتعلقة بالولاية والوصاية.
- عقود الزواج للأجانب واستشارات الأحوال الشخصية للمقيمين.
- تنفيذ الأحكام الصادرة داخل أو خارج الدولة.

ويتميز المكتب بحساسية التعامل مع هذه الملفات وتقديم حلول متوازنة وعملية تراعي مصلحة الأسرة أولاً.

القانون العمالي



يوفر المكتب خدمات متكاملة في القانون العمالي للشركات والأفراد، بما يشمل النزاعات المتعلقة بالعقود، والفصل، والمستحقات، والعقوبات الإدارية.

تشمل خبراتنا:

- النزاعات بين الشركات والموظفين.
- قضايا الفصل التعسفي والمطالبات بالمستحقات.
- إعداد لوائح العمل والعقود القانونية.
- تمثيل الشركات أمام محاكم العمل واللجان المختصة.
- الدعاوى المتعلقة بالملكية قضايا إصابات العمل والمسؤولية المرتبطة بها.
- استشارات الامتثال العمالي للشركات.

يمتاز المكتب بإدارة فعّالة وسريعة لهذا النوع من القضايا.



القوانين الجنائية

يمتلك مكتب عبدالله المرزوقي خبرة راسخة في القضايا الجنائية بمختلف أنواعها، مع تركيز خاص على الجرائم المالية والإلكترونية، والجرائم المتعلقة ببيئة الأعمال، وهو ما يمنح المكتب قدرة عالية على التعامل مع القضايا الحساسة التي تتطلب دقة وسرية وفاعلية في الأداء.

تشمل خبراتنا:

- الجرائم المالية: الاحتيال، إساءة الأمانة، الاختلاس، تبييض الأموال.
- القضايا الإلكترونية: الابتزاز الإلكتروني، القرصنة، إساءة استخدام الأنظمة.
- جرائم الشيكات والجرائم التجارية المرتبطة بالمعاملات التجارية.
- جرائم الشركات والمسؤولية الجنائية للمديرين والمسؤولين التنفيذيين.
- الجرائم الموجهة ضد الأفراد (الاعتداء، السب، القذف...).
- تمثيل المتهمين أمام النيابة العامة ومحاكم الجناح والجنايات.
- إعداد مذكرات الدفاع القانونية المتقدمة وإدارة التحقيقات مع الجهات المختصة.

يتميز المكتب بتعامله الاستراتيجي مع القضايا الجنائية الكبرى، والتزامه الكامل بمعايير السرية والدقة المهنية في كافة مراحل التحقيق والتقاضي.

القانون البحري



يقدم مكتب عبدالله المرزوقي خدمات متخصصة في القانون البحري، ويُعد من المكاتب القليلة القادرة على إدارة النزاعات المرتبطة بالنقل البحري، السفن، التأمين البحري، والمطالبة بالأضرار في سلاسل النقل والتوريد.

تشمل خبراتنا البحرية:

- منازعات النقل البحري والشحن.
- قضايا التأخير في تفرغ أو تسليم البضائع.
- منازعات العقود البحرية والالتزامات التعاقدية.
- قضايا التأمين البحري والتعويض عن الأضرار.
- اعتراض السفن والحجز التحفظي على البواخر.
- النزاعات المتعلقة بالمسؤولية عن التلف أو الخسارة.
- تقديم الاستشارات لشركات الشحن والنقل البحري.

ويمتاز المكتب بفهمه المتخصص لطبيعة النزاعات البحرية، خاصة تلك التي تتداخل فيها مسؤوليات المصدرين، الناقلين، والوكلاء البحريين.

قانون التحكيم



يُعد مكتب عبدالله المرزوقي من المكاتب القانونية المؤهلة لإدارة قضايا التحكيم التجاري على المستويين المحلي والدولي، نظراً لخبرته في التعامل مع مراكز تحكيم مثل DIAC و ICC ومهارته في إعداد مذكرات التحكيم وبناء الحجج القانونية المعقدة.

تشمل خبراتنا:

- التحكيم التجاري المحلي والدولي.
- تمثيل الشركات في الدعاوى التحكيمية.
- صياغة بنود التحكيم في العقود.
- إجراءات تعيين المحكمين والطعن في الأحكام.
- تسوية النزاعات خارج المحكمة.
- التفاوض وإدارة التسويات التجارية.
- تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية والمحلية.

يمتاز المكتب بقدرته على إدارة النزاعات التجارية الكبرى ذات القيم العالية، وإعداد ملفات التحكيم بما يضمن تحقيق أفضل النتائج للعملاء.



القانون التجاري

يمتلك مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون خبرة متخصصة في قانون المعاملات التجارية وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 وتعديلاته، وهو الإطار التشريعي الذي ينظم العمليات التجارية والالتزامات والحقوق بين التجار والشركات في دولة الإمارات.

ويقدم المكتب خدمات قانونية متكاملة تغطي جميع جوانب النشاط التجاري، بدايةً من صياغة العقود والاتفاقيات التجارية، مروراً بإدارة العلاقات بين التجار والشركات، ووصولاً إلى معالجة النزاعات التجارية المعقدة أمام المحاكم أو عبر التحكيم.

ويعتمد المكتب على فهم دقيق لطبيعة النشاط التجاري واحتياجات الشركات في السوق الإماراتي، بما يسمح بتقديم حلول عملية تضمن حماية الحقوق وتقليل المخاطر وتحقيق الامتثال التشريعي.

تشمل خبراتنا:

(1) المعاملات التجارية والعقود:

صياغة ومراجعة العقود التجارية بجميع أنواعها (عقود التوريد، الخدمات، التوزيع، الامتياز، والوكالات التجارية والاتفاقيات بين التجار والشركات والمتعاملين التجاريين).

(2) الالتزامات التجارية:

معالجة الإخلال بالالتزامات التعاقدية بالإضافة إلى المطالبات المالية والتعويضات التجارية ومنازعات تنفيذ العقود التجارية و قضايا الفواتير، الحسابات الجارية، والعمولات التجارية.

القانون التجاري



(3) الأوراق التجارية:

الخبرة في قضايا الكمبيالات، السندات الإذنية، والشيكات، وتقديم المطالبات التجارية القائمة على الأوراق التجارية، بالإضافة الى تمثيل الشركات في تظلمات وأحكام الشيكات وفق التشريعات الحديثة.

(4) الأعمال التجارية للأفراد والشركات:

النزاعات المرتبطة بالممارسات التجارية غير المشروعة ومسؤولية التجار والشركاء والمديرين، مسؤولية التجار والشركاء والمديرين والنزاعات المرتبطة بالممارسات التجارية غير المشروعة.

(5) حل النزاعات التجارية:

تمثيل العملاء أمام المحاكم التجارية بجميع درجاتها، وإدارة النزاعات بين الشركات والمؤسسات التجارية، بالإضافة إلى تسوية المنازعات عبر التفاوض أو الوساطة أو التحكيم.

القانون التجاري



لماذا يعد مكتبنا مميزاً في قانون المعاملات التجارية؟

- قدرة على تفسير وتطبيق قانون المعاملات التجارية الجديد 2022.
- كتابة مذكرات تجارية عالية الدقة.
- فهم اقتصادي وتجاري يساعد في تقييم المخاطر.
- حلول عملية قابلة للتنفيذ وليست نظرية.
- سرعة استجابة تدعم عمليات الشركات واستمرارية أعمالها.

ويمثل هذا المجال أحد الركائز الأساسية لخبرة المكتب، نظراً لارتباطه المباشر بقطاع الأعمال والتجارة والاستثمار، مما يجعل المكتب شريكاً قانونياً موثقاً للشركات والمؤسسات التجارية داخل الدولة.



العلامات التجارية

يملك مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون خبرة متخصصة في العلامات التجارية والملكية الفكرية، ويقدم خدمات شاملة تغطي كافة مراحل تسجيل العلامات وحمايتها وإنفاذ الحقوق المرتبطة بها، وذلك وفقاً لأحكام التشريعات الاتحادية والاتفاقيات الدولية التي تنظم الملكية الفكرية في دولة الإمارات.

ويقدم المكتب حلولاً عملية للشركات ورواد الأعمال والمؤسسات الكبرى لحماية أصولهم المعنوية، وضمان حقوقهم القانونية، ومعالجة كل ما قد ينشأ من نزاعات تتعلق بالاستعمال أو التعدي أو التقليد.

تشمل خبرتنا في العلامات التجارية:

(1) تسجيل العلامات التجارية محلياً ودولياً:

- تقديم طلبات تسجيل العلامات التجارية لدى وزارة الاقتصاد.
- متابعة جميع مراحل التسجيل حتى صدور الشهادة النهائية.
- تسجيل العلامات التجارية عبر النظام الدولي (مدير).
- تقديم الاستشارات بشأن قابلية العلامة للتسجيل وموانع التسجيل.
- تقديم مذكرات الاعتراض على تسجيل العلامات المشابهة.
- تمثيل العملاء في دعاوى التعدي والتقليد وانتهاك حقوق العلامة.
- تقديم طلبات محو العلامات أو إلغاء التسجيل.
- مخاطبة الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات ضد التعديات.

(2) حماية العلامات التجارية وإنفاذ الحقوق:



العلامات التجارية

(3) النزاعات المتعلقة بالعلامات التجارية:

- إدارة الدعاوى أمام المحاكم المختصة بشأن الملكية الفكرية.
- إدارة الدعاوى أمام المحاكم المختصة بشأن الملكية الفكرية.
- الطعن على القرارات الإدارية الخاصة برفض أو تعليق الطلبات.

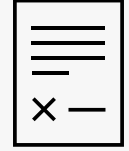
(4) استشارات الملكية الفكرية للشركات:

- إعداد اتفاقيات الترخيص والاستخدام.
- تقييم محفظة العلامات التجارية للشركات.
- تقديم الاستشارات المتعلقة بانتقال الملكية والتنازل.
- حماية العلامات التجارية أثناء عمليات الاندماج والاستحواذ.

لماذا نتميز في مجال العلامات التجارية؟

خبرة عملية واسعة في معالجة قضايا التعدي التجاري والسرقة الفكرية. بالإضافة إلى قدرة على التعامل مع النزاعات المعقدة التي تشمل علامات متشابهة أو نزاعات دولية. بالإضافة إلى مهارة في إعداد اعتراضات قوية ومذكرات قانونية تعزز موقف العملاء، وسرعة في متابعة إجراءات التسجيل وتقليل احتمالية الرفض. كمل يمتلك المكتب رؤية استراتيجية لحماية العلامات كأصول تجارية طويلة الأمد ويمثل هذا القسم جزءاً أساسياً من عمل المكتب، خصوصاً للشركات والمؤسسات التي تعتمد على هوية علاماتها في السوق، مما يجعل حماية الملكية الفكرية عنصراً جوهرياً في نجاحها واستمراريتها.

قانون التأمين



يقدّم مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون خبرة متميزة في قانون التأمين، ويُعدّ من المكاتب القادرة على إدارة الملفات التأمينية المعقدة والمتشابكة، سواء على مستوى المطالبات الفردية أو مطالبات الشركات الكبرى.

ويغطي عمل المكتب جميع مراحل العلاقة التأمينية بدءاً من صياغة الوثائق، مروراً بمراجعة شروط التغطية، ووصولاً إلى التفاوض أو التقاضي بشأن المطالبات المالية.

ويتميّز المكتب بقدرته على فهم الجوانب الفنية والفنية-القانونية لوثائق التأمين، مما يمكنه من تحديد الالتزامات بدقة، وتعزيز موقف العميل سواء كان مؤمناً أو شركة تأمين.

تشمل خبراتنا في القانون المدني:

قانون التأمين



(1) منازعات التأمين التجاري والشخصي:

- قضايا التأمين على المركبات.
- التأمين الصحي.
- التأمين على الحياة.
- التأمين ضد الحريق والكوارث.
- التأمين البحري والجوي.
- التأمين ضد المسؤولية المهنية.

(2) تسوية المطالبات التأمينية:

- مراجعة المطالبات المالية وتقييم مدى شمول التغطية التأمينية.
- إعداد المطالبات القانونية وفقاً لشروط الوثيقة.
- التفاوض مع شركات التأمين لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة.
- الطعن في قرارات الرفض الصادرة من شركات التأمين.

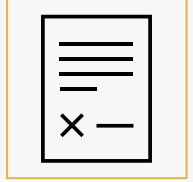
(3) النزاعات بين الشركات وشركات التأمين:

- الدعاوى المتعلقة بالإخلال بالتغطية التأمينية.
- النزاعات حول قيم التعويضات أو تأخير السداد.
- النزاعات المتعلقة بالشروط الاستثنائية وحدود التغطية.
- تمثيل الشركات في المنازعات التأمينية أمام المحاكم بجميع درجاتها.

(4) الاستشارات القانونية الخاصة بالتأمين:

- مراجعة وثائق التأمين للشركات والمؤسسات.
- تقييم المخاطر التأمينية للشركات الكبيرة.
- صياغة وثائق التأمين أو شروط إضافية مخصصة.
- تقديم استشارات خاصة بالعقود الإنشائية والمشاريع الكبرى المرتبطة بالتأمينات الإلزامية.

قانون التأمين



لماذا نتميز في قانون التأمين؟

- قدرة على تحليل وثائق التأمين وتفسير البنود الفنية المعقدة.
- خبرة عملية في معالجة المطالبات الكبيرة والمتنازع عليها.
- مهارة في إدارة نزاعات التأمين متعدد الأطراف.
- خبرة في التأمين البحري والجوي والمسؤولية المهنية.
- كتابة مذكرات تأمينية متقدمة تعزز موقف العميل.
- سرعة في التعامل مع المطالبات بما يحمي مصالح الشركات والأفراد.
- ويمثل هذا القسم قوة إضافية للمكتب، خاصة للشركات الكبرى التي ترتبط أعمالها بتغطيات تأمينية ضخمة تتطلب خبرة قانونية دقيقة ومنهجية عالية في إدارة النزاع.



القوانين الضريبية

يملك مكتب عبدالله المرزوقي للمحاماة خبرة متقدمة في القوانين الضريبية في دولة الإمارات، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات، ويقدم خدمات قانونية متخصصة للشركات المحلية والدولية في جميع القطاعات من خلال تحليل الالتزامات الضريبية، وتقديم الاستشارات الوقائية، والدفاع في النزاعات الضريبية أمام الجهات المختصة.

ويعتمد المكتب على فهم دقيق للتشريعات التنفيذية والإجراءات الإدارية لدى الهيئة الاتحادية للضرائب، مما يمكنه من إدارة الملفات الضريبية المعقدة بطريقة احترافية تضمن الامتثال وحماية مصالح العملاء.

تشمل خبراتنا في القانون الضريبي:

(1) ضريبة القيمة المضافة:

- تقديم الاستشارات القانونية بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- معالجة النزاعات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات الضريبية.
- الاعتراض على القرارات الضريبية الصادرة من الهيئة الاتحادية للضرائب.
- إعداد الردود القانونية على طلبات الفحص.
- تمثيل الشركات في الطعون أمام لجان فض المنازعات الضريبية.

(2) ضريبة الشركات :

- تقديم الاستشارات الخاصة بتطبيق ضريبة الشركات على الشركات المحلية والدولية.
- تقييم الالتزامات الضريبية والامتثال للمعايير المحاسبية والقانونية.
- معالجة قضايا الخضوع الضريبي والمعاملة الضريبية للدخل.
- تقديم الحلول الخاصة بإعادة الهيكلة الضريبية للشركات.
- تقديم المشورة بشأن الإعفاءات والتسهيلات المتاحة بموجب القانون.

القوانين الضريبية



(3) الفحص والتدقيق الضريبي:

- تمثيل الشركات أثناء عمليات الفحص الضريبي.
- إعداد مذكرات إعادة النظر.
- الطعن في التقييمات والغرامات الضريبية.
- تسوية النزاعات مع الهيئة الاتحادية للضرائب بطرق قانونية فعّالة.

لماذا نتميز في القانون الضريبي؟

- خبرة عملية في الملفات المعقدة للـ VAT وCorporate Tax.
- قدرة على التعامل المباشر مع الهيئة الاتحادية للضرائب.
- مهارات متقدمة في صياغة الاعتراضات والمذكرات القانونية.
- فهم عميق للجوانب المحاسبية والمالية المرافقة للقوانين الضريبية.
- قدرة على حماية الشركات من المخاطر والغرامات.
- سرعة في الإنجاز ومعالجة الملفات الحساسة.

ويمثل القانون الضريبي مجالاً بالغ الأهمية للمؤسسات والشركات في الإمارات، ويُظهر هذا القسم قدرة المكتب على التعامل مع ملفات عالية التعقيد تتطلب دقة قانونية وخبرة عملية كبيرة.

(4) المنازعات والطعون الضريبية:

- رفع الدعاوى المتعلقة بالغرامات أو التقييمات الضريبية.
- تقديم الطعون أمام لجان فض المنازعات الضريبية ثم أمام المحاكم المختصة.
- إعداد مذكرات قانونية متقدمة تدعم موقف الشركات بشكل فعّال.

قانون الإعسار



يملك مكتب عبدالله المرزوقي للمحاماة خبرة متخصصة في قانون الإعسار للأفراد وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2019 وتعديلاته، والذي يُعد الإطار التشريعي الذي ينظم معالجة الديون المتعثرة للأفراد ويهدف إلى توفير آليات قانونية عادلة وشفافة تساعد على إعادة تنظيم التزاماتهم المالية مع الحفاظ على حقوق الدائنين.

ويقدم المكتب خدمات شاملة للأفراد الذين يواجهون صعوبات مالية تحول دون قدرتهم على سداد ديونهم، بالإضافة إلى تمثيل الدائنين الذين يسعون لحماية حقوقهم ضمن إجراءات الإعسار.

تشمل خبراتنا:

(1) تقديم طلبات الإعسار:

- إعداد وتقديم طلبات افتتاح إجراءات الإعسار أمام المحاكم المختصة.
- تقييم الوضع المالي للمدين وإثبات عدم قدرته على الوفاء بالديون.
- إعداد المستندات اللازمة وفقاً لمتطلبات القانون والإجراءات القضائية.

(2) خطط سداد الديون وإعادة التنظيم المالي:

- إعداد خطط إعادة جدولة وسداد الديون بالتعاون مع الخبراء الماليين.
- التفاوض باسم العميل مع الدائنين لإقرار خطة السداد.
- متابعة تنفيذ الخطة وإجراء التعديلات القانونية المطلوبة.

قانون الإعسار



3) إدارة إجراءات التصفية:

- تقديم طلبات تصفية أموال المدين عند استحالة إعادة السداد.
- الإشراف على إجراءات بيع الأصول وتوزيع العائدات على الدائنين.
- معالجة المنازعات المتعلقة بأولوية الديون أو الطعون على إجراءات التصفية.

4) حماية المدين من الدعاوى والإجراءات:

- وقف المطالبات القانونية والتنفيذية أثناء فترة الإعسار.
- تمثيل المدين أمام المحاكم في أي دعاوى مرتبطة بالديون.
- تقديم الاستشارات القانونية للحد من المخاطر والمسؤوليات الشخصية.

لماذا نتميز في قانون الإعسار؟

- خبرة عملية في إعداد وإدارة ملفات الإعسار للأفراد.
- قدرة على التعامل مع القضايا التي تتطلب تحليلاً مالياً وقانونياً دقيقاً.
- تمثيل كل من المدينين والدائنين بكفاءة عالية.
- التواصل الفعال مع الأمناء والخبراء الماليين.
- منهجية قانونية واضحة لحماية حقوق الأطراف وتقديم حلول فعالة.
- خبرة في الترافع أمام المحاكم الاتحادية والمحلية في قضايا الديون والتصفية.

5) حماية المدين من الدعاوى والإجراءات:

- تقديم الاعتراضات القانونية على خطط السداد أو التصفية.
- تسجيل المطالبات المالية لدى الأمين.
- المطالبة بحقوق الدائنين أمام المحكمة ولجنة الدائنين.

ويمثل هذا القسم إضافة مهمة لخبرات المكتب، نظراً لزيادة الحاجة إلى حلول قانونية منظمة للأفراد الذين يواجهون تحديات مالية، وللمؤسسات التي ترغب في حماية حقوقها ضمن إطار قانوني عادل وواضح.

قانون الإفلاس



يمتلك مكتب عبدالله المرزوقي محامون ومستشارون قانونيون خبرة متقدمة في إدارة قضايا الإفلاس وإعادة التنظيم المالي وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 51 لسنة 2023، وهو الإطار التشريعي الأحدث المنظم لإجراءات الإفلاس وإعادة هيكلة الديون في دولة الإمارات. ويقدم المكتب خدمات متخصصة للشركات المتعثرة والدائنين على حد سواء، مع التركيز على حماية الحقوق، واستمرارية النشاط، وإيجاد حلول عملية تراعي مصالح جميع الأطراف.

تشمل خبراتنا:

- تقديم طلبات افتتاح إجراءات الإفلاس وإعادة التنظيم المالي.
- إعداد وتقديم مقترحات إعادة الهيكلة بالتعاون مع الخبراء والأمناء.
- تمثيل المدينين في ملفات التعثرو إثبات توقفهم عن الدفع.
- تمثيل الدائنين في لجان الدائنين والإجراءات الجماعية للمطالبة بالحقوق.
- الطعن في قرارات الأمناء وطلبات بيع الأصول.
- التفاوض وإدارة التسويات التجارية.
- تقديم الاستشارات الوقائية للشركات حول تجنب مخاطر الإفلاس قبل وقوعه.
- التعامل مع قضايا الإفلاس العابرة للحدود وتعدد الاختصاصات القضائية.
- تقييم الوضع المالي والقانوني للشركات وبيان الخيارات المتاحة في إطار القانون الجديد.

يمتاز المكتب بقدرته على إدارة النزاعات التجارية الكبرى ذات القيم العالية، وإعداد ملفات التحكيم بما يضمن تحقيق أفضل النتائج للعملاء.

قانون المرور



يمتلك مكتب عبدالله المرزوقي للمحاماة خبرة واسعة في قانون المرور والقضايا المرورية بمختلف أنواعها، بما في ذلك القضايا الجزائية المرورية، المطالبات المدنية الناشئة عن الحوادث، والنزاعات التأمينية المتعلقة بالتعويضات. ويقدم المكتب تمثيلاً شاملاً للأفراد والشركات وشركات الأساطيل، مع التركيز على إدارة الملفات المرورية بدقة وسرعة نظراً لطبيعتها العاجلة وأثرها المباشر على السجل المروري والالتزامات التأمينية. يعتمد المكتب في عمله على فهم عميق لأحكام قانون السير والمرور الاتحادي واللوائح التنفيذية والممارسات القضائية ذات الصلة، مما يمكنه من تقديم حلول فعالة في كل مرحلة من مراحل الدعوى.

تشمل خبرتنا:

- القضايا الجزائية المرورية.
- دعاوى التعويض عن الحوادث المرورية.
- النزاعات التأمينية المرتبطة بالحوادث.
- استشارات قانونية للشركات وأصحاب الأساطيل.

ويمثل قانون المرور أحد المجالات المهمة التي يُظهر فيها المكتب قدرته على التعامل مع الملفات الحساسة التي تتطلب استجابة فورية وتحليلاً قانونياً دقيقاً، مع حماية حقوق العملاء أمام كافة الجهات القضائية والتنفيذية.

التنفيذ والتحصيل



يمتلك المكتب خبرة واسعة في تنفيذ الأحكام القضائية والسندات التنفيذية داخل دولة الإمارات، مع قدرة على إدارة التحصيلات المالية للشركات والأفراد بكفاءة عالية.

تشمل خبراتنا:

- تنفيذ الأحكام المحلية والأجنبية.
- تنفيذ الشيكات والسندات التنفيذية.
- إجراءات حجز على الأموال، الحسابات المصرفية، والعقارات.
- التحصيلات المالية للشركات.
- إدارة التسويات القانونية واسترداد الديون.
- تقديم الطلبات أمام دوائر التنفيذ والدوائر المالية.

يتميز المكتب بقدراته العملية في الوصول إلى أفضل نتيجة ممكنة في أقصر مدة، من خلال استراتيجية واضحة في تتبع الأصول وتفعيل أدوات التنفيذ المتاحة قانونياً.

إحصاءاتنا

09

إحصاءاتنا



502+

قضايا منتهية



80+

عملاء مستمرين



96.54%

نسبة رضا كافة العملاء



100%

عمل احترافي

العنوان والموقع

10





تواصل معنا



هل لديكم أي استفسار؟

هاتف: +971 4 770 0930

فاكس: +971 4 770 0968

corporate@almarzooqiadvocates.com

www.AlmarzooqiAdvocates.com

بزنس افينيو- الطابق 4 - مكتب 409 - ديرة بور سعيد - ص.ب. 111107 دبي - الامارات العربية

المتحدة

